

Distr.: General  
10 December 2013  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون  
البند ٥٣ من جدول الأعمال  
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ  
السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٣٠١/٦٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أن يوافي اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بتقرير في دورتها المزمع عقدها في عام ٢٠١٤. ويبرز هذا التقرير، المُعدّ عملاً بالطلب المذكور، أهم التطورات التي شهدتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ صدور التقرير السابق (A/67/632 و Add.1)، كما يطرح بعض المسائل لتتنظر فيها الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء.

\*\* أعيد إصدارها لأسباب فنية للمرة الثانية (٧ شباط/فبراير ٢٠١٤).



الرجاء إعادة استعمال الورق

100214 070214 13-61323 (A)



## أولاً - السياق الاستراتيجي

١ - ما زالت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أنجع الآليات التي أنشأها المجتمع الدولي للعمل سويًا في سبيل مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) الذي اشترك في تقديمه أعضاء المجلس الـ ١٥ كلهم، حيث أقر المجلس بالدور الهام الذي تضطلع به بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. وأكد هذا القرار أن بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد أتت بمزايا نسبية في بناء السلام في وقت مبكر، بسبل منها استمداد القوة من الشرعية الدولية والزخم السياسي المنبثقين عن ولاية مجلس الأمن، واستخدام مزيج من القدرات المدنية والشرطية والعسكرية تحت قيادة موحدة.

٢ - وحتى الوقت الراهن، أنشئت ٦٨ عملية لحفظ السلام في خمس قارات، منها ١٥ عملية تؤدي مهامها في الوقت الحالي. ورغم أن عمليات الأمم المتحدة الحالية لحفظ السلام لا تمثل سوى نسبة ٠,٤ في المائة من النفقات العسكرية العالمية، فإنها ثاني أكبر عمليات نشر للقوات العسكرية في العالم. وتُدعم هذه البعثات المتنوعة بمساهمات قوامها ٢٠٧ ٨٥ أفراد عسكريين و ١٢ ٨٠٧ أفراد شرطة من أكثر من ١١٩ بلداً، و ١٢٨ ٥ موظفاً مدنياً دولياً من أكثر من ١٦١ بلداً. ولذلك، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ما هي إلا جهدٌ ضخم متشعب يعتمد على ما تقدمه الدول الأعضاء من دعم جماعي سياسي وعملي.

٣ - وفي الوقت الراهن، ثمة عوامل عديدة تؤثر في العمل الذي تضطلع به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. أولها هو الطبيعة المتغيرة لظروف النزاع، حيث يواجه حفظة السلام تهديدات معقدة وغير عادية على نحو متزايد. ففي مالي على سبيل المثال، أُعطي الإذن للمرة الأولى لإحدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تعمل جنباً إلى جنب قوة عسكرية موازية تضطلع بعمليات لمكافحة الإرهاب. وتنجم عن هذه الظروف تحديات جديدة أمام الأمم المتحدة في سياق جهودها المبذولة لتعزيز المصالحة وحماية المدنيين وبسط سيادة الدولة من جديد. ولا بد أن يكون أفراد حفظ السلام مدربين تدريباً ملائماً ومجهزين تجهيزاً كاملاً حتى يتسنى لهم العمل بفعالية وأمان في إطار أي ظروف جديدة. وفي هذا النوع من سياقات العمليات، يكتسي الدعم السياسي المتسق من جانب الدول الأعضاء أهمية حاسمة.

٤ - والعامل الثاني هو أن انخراط الأمم المتحدة في العمل مع الشركاء الإقليميين، خاصةً في أفريقيا، أصبح أكثر عمقاً وتنوعاً. فمن تحويل قوات الاتحاد الأوروبي في تشاد لتصبح قوات تابعة للأمم المتحدة إلى تحويل قوات الاتحاد الأفريقي/الجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا في مالي، لتتبع الأمم المتحدة هي الأخرى، ومن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى الجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المبذولة لدعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولوضع نقاط مرجعية في ضوء احتمال نشر عملية لحفظ السلام في الصومال، ظلت الأدوار التي تؤديها الأمم المتحدة والشركاء الإقليميون في تطور مستمر حتى تواكب التحديات الجديدة. وقد أبدى الشركاء الإقليميون رغبة متزايدة في المشاركة في الجهود المتعلقة بقضايا السلام والأمن، وأصبح واجباً على الأمم المتحدة أن تعيد تحديد أوجه تعاونها مع تلك المنظمات. ويلزم وضع ترتيبات تشغيلية أكثر مرونة ومشاركة استراتيجية أكثر تركيزاً، كما يلزم وضع ترتيبات معززة للقيادة والرقابة، وتوفير تكنولوجيات ومهارات وأساليب جديدة، حتى يتسنى بلوغ هدفي السلام والأمن اللذين ننشدهما جميعاً. وتبرهن جهود إدارة الأزمات المبذولة في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية على ما يؤديه الشركاء الإقليميون من أدوار هامة سياسياً وعلى صعيد العمليات. وفي ظل احتمال مشاركة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أماكن أخرى، من بينها جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال، يظل إرساء أساس قوي ومرن لتلك الشراكات أمراً بالغ الأهمية في الفترة المقبلة.

٥ - والعامل الثالث هو أن المناخ المالي العالمي ما زال يستلزم استخدام الموارد المعهود بها إلى الأمم المتحدة على أفضل نحو. وقد ثبت أن ما تستثمره الدول الأعضاء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إنما هو إجراء سليم، اليوم أكثر من أي وقت مضى. ورغم أن الميزانية الكلية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ تبلغ حوالي ٧,٥ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، فإنه من المتوقع أن تقل تكلفة الفرد في عمليات حفظ السلام في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ بما يزيد على ١٥ في المائة عما كانت عليه في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مقيسة بعدد الأفراد النظاميين الموفدين. وفي واقع الأمر، فإنه بعد استبعاد نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والزيادة في عمليات النشر التي صدر بها تكليف في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أصبح مجموع ميزانية عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ يقل بنسبة ٥ في المائة، أي ٣٢٥ مليون دولار، عما كان عليه في العام السابق.

٦ - ومن أجل تعزيز مستوى الفعالية، تُجرى استعراضات دورية للبعثات واستعراضات للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين، للاستعانة بها في تعديل أولويات البعثات وتشكيلاتها بانتظام حتى تلائم الظروف والتحديات والفرص المستجدة على أرض الواقع.

وفي بعض الحالات، طلب مجلس الأمن إلى البعثات أن تقيّم ما هي المهام يمكن تسليمها إلى السلطات الوطنية أو إلى شركاء الأمم المتحدة.

## ثانياً - التطورات الرئيسية على صعيد العمليات في عام ٢٠١٣

٧ - يشير الإذن الذي أعطاه مجلس الأمن في عام ٢٠١٣ بإنشاء بعثات جديدة وبتعزيز البعض الآخر إلى الأهمية المستمرة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل التصدي لتحديات السلم والأمن الدوليين.

٨ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عملها بنفس التشكيلة، بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣ وإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتركز البعثة في أنشطتها الفنية على حماية المدنيين، وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع، ودعم تنفيذ الإصلاحات الرئيسية. وستعكف البعثة على إحالة بعض مهامها إلى فريق الأمم المتحدة القطري، في مجالات منها بناء القدرات والانتخابات والدعم في مجال إزالة الألغام. وما زالت البعثة تدعم الحكومة في استعادة سلطة الدولة في مقاطعتي كيفو، بسبل من بينها التعامل مع الجماعات المسلحة بالاستعانة بلواء التدخل التابع للبعثة والوحدات الأخرى من قوات البعثة، والعمل بنشاط على تعزيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيتم تشغيل منظومة للمراقبة الجوية ذاتية التشغيل غير مسلحة تشغيلاً كاملاً في أوائل عام ٢٠١٤. وبالرغم مما أُحرز من تقدم أولي في التصدي لجماعات مسلحة معينة، ما زالت كثرة من مؤسسات الدولة ضعيفة، ولا سيما على المستوى المحلي وفي المناطق المتضررة من النزاع. ولذلك، ستبقى على قائمة أولويات البعثة مسائل إعادة بسط سلطة الدولة وسيادة القانون في مناطق النزاع، والمساعدة في تحقيق إصلاحات كبرى في قطاع الأمن.

٩ - وما زال جنوب السودان، بعد انقضاء عامين على استقلاله، يواجه طائفة من المشاكل السياسية والأمنية والإنمائية، تشمل صراعات عرقية طاحنة. وعلى الصعيد السياسي، لم يُحرز إلا تقدم ضئيل في تنفيذ الاتفاقات المبرمة مع السودان، في حين لم يُحسم بعد في الاتفاق بشأن الحدود المتنازع عليها والوضع النهائي لأبيي. وفي ضوء الحالة السياسية والأمنية السائدة، وفي سياق استعدادات البلد للانتخابات المقبلة، ستعيد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تنظيم نطاق عملياتها لتركز جهودها على المناطق الأكثر احتياجاً لحماية المدنيين. وسيستتبع ذلك على الأرجح زيادة في الاحتياجات في مجالات الهندسة والمراقبة

والتنقل لتغطية أنشطة البعثة في بناء قواعد للعمليات وإيجاد "طرق آمنة" في المناطق الشديدة الخطورة، خاصة ولاية جونقلي، وتعزيز قدراتها في مجالي الإنذار المبكر والرد السريع.

١٠ - وما زالت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي تعمل في ظروف تشغيل يصعب التنبؤ بها ومرهونة بتسوية المسائل المعلقة بين السودان وجنوب السودان. ولم يُجر الاستفتاء على الوضع النهائي لأبيي الذي اقترح فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ إجراءه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، قامت قبيلة دينكا نقوك منفردة بإجراء استفتاء خاص بها، مما تسبب في تأجيج التوترات. وبالرغم من الاختلافات الأولية بين حكومتي السودان وجنوب السودان بشأن الترسيم الدقيق لخط الوسط في المنطقة الحدودية الآمنة المتزوجة السلاح، قامت الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بعدة دوريات ومهام جوية للرصد بهدف تحديد ممرات عبور الحدود. وتمت زيادة قوام القوات في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٠٤ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣، ليصل إلى القوام الحالي المأذون به البالغ ٣٢٦ جندياً.

١١ - وفي السودان، لم يُحرز أي تقدم في التوصل إلى حل شامل ودائم لتزاع دارفور. وما زالت الاشتباكات العسكرية جارية بين الحكومة والحركات غير الموقعة على الاتفاقات، وتضاف النزاعات القبلية وأنشطة الميليشيات واللصوصية والأعمال الإجرامية إلى حالة انعدام الأمن المتزايدة. وفي هذا السياق، تصبح قدرات الوحدات العسكرية على التأهب والاكتفاء الذاتي أمراً في غاية الأهمية. وتشكل السلامة والأمن أحد الشواغل الرئيسية. فمنذ بداية عام ٢٠١٣، قُتل ١٤ من حفظة السلام في خمسة أعمال عدائية. وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ستواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التركيز على حماية المدنيين، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية دون عراقيل، وتعزيز حقوق الإنسان، وتوطيد الحكم الرشيد وسيادة القانون في دارفور. وستقوم الأمانة العامة بحلول شهر شباط/فبراير ٢٠١٤، بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن ٢١١٣ (٢٠١٣) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، وبالتشاور الوثيق مع الاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء، باستعراض ما أحرزته العملية المختلطة من تقدم في تنفيذ ولايتها، وتقديم خيارات وتوصيات بشأن تحسين فعالية العملية المختلطة.

١٢ - وفي غرب أفريقيا، تواجه عدة بلدان مخاطر كبيرة عبر الحدود، من بينها تهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر. ويُخشى أن تقوض هذه المخاطر مكاسب تحققت بشق الأنفس، ليس أقلها ما حققته عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدى العقود الماضية. وقام اتحاد نهر مانو، إدراكاً منه بأن النهج الإقليمي أساسي لتأمين الاستثمارات

المحققة في المنطقة دون الإقليمية، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في المنطقة، بوضع استراتيجية أمنية عبر وطنية أقرتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وسيلزم أن تدعمها الأمم المتحدة والجهات المانحة.

١٣ - وسيستعان فعلاً بالمساعي الحميدة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لدعم الحوار السياسي والمصالحة، وحماية المدنيين، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وغير ذلك من الأولويات، بهدف تحسين الأوضاع السياسية والأمنية، بينما البلد يتجه إلى تنظيم انتخاباته الوطنية القادمة في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، ستسحب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تدريجياً وتعيد تشكيل عنصرها العسكري ليصبح قوامه ٧ ١٣٧ فرداً بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤، وستركز الموارد في المواقع الحساسة أو المعرضة لمخاطر شديدة. وعلاوة على ذلك، ستسلم العملية المسؤوليات الأمنية تدريجياً إلى الحكومة، كما ستجري تحليلاً للمزايا النسبية للعملية مقابل شركاء الأمم المتحدة، وتعدّل النقاط المرجعية الاستراتيجية التي تقيس بها التقدم المحرز صوب تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في كوت ديفوار، وذلك استعداداً لتخطيط المرحلة الانتقالية.

١٤ - وستواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا دعم العملية السياسية والإصلاح الدستوري وتعزيز المؤسسات الأمنية، وتواصل في الوقت ذاته تخفيض قوتها العسكرية، لتصل إلى قوتها المتبقية بحلول تموز/يوليه ٢٠١٥، رهناً بالظروف السائدة على أرض الواقع، والتي ستبقى قيد الاستعراض الدقيق. وستواصل البعثة تقديم المساعدة إلى حكومة ليبيريا في بناء المؤسسات الوطنية لتمكينها من الحفاظ على الاستقرار بصورة مستقلة عن البعثة. وستمضي قدماً في تسليم المسؤوليات الأمنية بصورة تدريجية إلى السلطات الوطنية. وفي إطار التخطيط الحثيف وكما هو مبين في التقريرين الأخيرين للأمين العام، يجري حالياً وضع خيارات للطوارئ لتقديم الدعم الأمني للبعثة في حالات الطوارئ. بمجرد وصول قوامها إلى المستوى المراد الاحتفاظ به، بما في ذلك في سياق التعاون بين البعثات.

١٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، أُذِن بتكوين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وشكل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية عقب ذلك في عام ٢٠١٣ خطوة هامة إلى الأمام على طريق السلام والاستقرار. وقد قامت البعثة المتكاملة أيضاً بدور رئيسي في عملية الحوار مع الجماعات المسلحة، بما في ذلك المفاوضات بشأن الاتفاق الأولي المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه وتنفيذه. وبالإضافة إلى مواصلة العمل دعماً للحوار والمصالحة الشاملين، تركز البعثة المتكاملة حالياً على دعم تحقيق استقرار الوضع الأمني في الشمال، وحماية المدنيين وحقوق الإنسان، وإعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها، وخاصة

في الشمال، وتحسين الحوكمة وإصلاح قطاع الأمن. وسيشهد عام ٢٠١٤ حشد القدرات العسكرية والمدنية المتبقية للبعثة وما يصاحب ذلك من توسيع نطاق عملياتها في جميع أنحاء المنطقة الشمالية. وسيثبت أن لهذا الأمر أهمية حاسمة نظراً لاستمرار البلاد في مواجهة تهديدات إرهابية جسيمة وخفض وجود القوات العسكرية الفرنسية.

١٦ - وما زالت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ملتزمة بالعمل مع الحكومة لضمان تحقيق بيئة مستقرة وإجراء حوار سياسي بنّاء. وقد يؤدي استمرار التأخير في انتخابات مجلس الشيوخ إلى تعطيل البرلمان عن القيام بمهامه بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وسط مناخ سياسي يزداد استقطاباً. وما زال يتعين معالجة الأولويات الإنسانية الرئيسية، بما في ذلك داء الكوليرا وانعدام الأمن الغذائي والضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية. وفي أعقاب تمديد ولاية البعثة إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، سوف تخفض البعثة عدد جنودها النظاميين بنسبة أخرى قدرها ١٥ في المائة لتحقيق خفض كلي بنسبة ٥٠ في المائة من حجم البعثة بحلول عام ٢٠١٦. وتجري مواءمة المجالات الفنية من عمل البعثة الآن مع الأهداف الأساسية لخطة توطيدها، مع إيلاء مزيد من التركيز على تقديم الدعم إلى الحكومة في تصديها لداء الكوليرا.

١٧ - وما زال الوضع في الجمهورية العربية السورية مصدراً لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، مما يؤثر على بعثات حفظ السلام في المنطقة. وتؤثر الاشتباكات بين القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية والعناصر المسلحة من المعارضة على عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وفريق المراقبين في الجولان، مما يشكل مخاطر كبيرة على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان. وفي ظل هذه الظروف، فإن التزام البلدان المساهمة بقوات في قوة مراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ما زال يشكل عاملاً رئيسياً في الحفاظ على وجود ذي مصداقية في الجولان. وقد عززت إدارة عمليات حفظ السلام قدرات قوة مراقبة فض الاشتباك على الدفاع عن النفس وزادت قوام قوة البعثة في حدود المعايير المنصوص عليها في بروتوكول اتفاق عام ١٩٧٤ لفض الاشتباك بين القوات.

١٨ - وفي جنوب لبنان، ما زالت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) تشارك الأطراف من خلال ترتيبات الاتصال والتنسيق القائمة، وذلك للحيلولة دون استئناف الأعمال العدائية. وقد اتخذت البعثة تدابير عديدة تهدف إلى تجنب أو تخفيف أي حادث محتمل أو ارتفاع في التوتر عبر الخط الأزرق، بما في ذلك الحوادث التي قد تحدث من جراء التطورات الإقليمية. وعلى الرغم من أن الحالة في الجمهورية العربية السورية والتوترات في أماكن أخرى في لبنان لم يكن لها حتى الآن تأثير مباشر على اليونيفيل، فقد أُلقيت مطالب

إضافية على عاتق القوات المسلحة اللبنانية. ونتيجة لذلك، نُقلت بعض القوات المسلحة اللبنانية مؤقتاً من منطقة عمليات اليونيفيل إلى أماكن أخرى في لبنان، بما في ذلك إلى الشمال مباشرة من نهر الليطاني.

١٩ - وسيتطلب الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشينا وتنفيذ الاتفاقات الرئيسية استمرار مشاركة الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وستكون الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مهمة في دفع عجلة التنفيذ الكامل للاتفاق التاريخي الذي أُبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وهو الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات. وستسخّر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تمثيلاً مع ولايتها، وجودها لمنع التوتر واحتواء احتمالات العنف والحفاظ على التقدم السياسي المحرز في الحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي، وكذلك جهود المصالحة الأوسع نطاقاً المبذولة بين المجتمعات المحلية.

٢٠ - وفي قبرص، قد يؤدي الاستئناف المتوقع لمخاضات التسوية التي طالّت لمدة خمس سنوات إلى دخول مرحلة حاسمة الأهمية في المفاوضات. وبالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والإداري لعملية المفاوضات، فإن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ستواصل تقديم المساعدة للحفاظ على الاستقرار في المنطقة العازلة وتيسير تدابير بناء الثقة والاتصالات بين الجانبين. وبناء على طلب مجلس الأمن، ستظل القوة منخرطة في عملية التخطيط للطوارئ لضمان التأهب ودعم تنفيذ أي اتفاق يحتمل إبرامه.

٢١ - وفي الصومال، ستظل الحالة الأمنية تشكل خطراً على السلام والاستقرار في البلاد وخارجها. وعلى الرغم من التقدم المحرز في عام ٢٠١٣، فإن التحديات المستمرة لعملية السلام تعرقل الجهود المبذولة لتعزيز قوات الأمن الوطنية الصومالية وتفتح الباب أمام استئناف الصراع بين العشائر وعودة حركة الشباب. وفي هذا السياق، وبناء على توصيات بعثة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لاستعراض بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ووضع المعايير المتعلقة بعمليات حفظ السلام، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣) المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الذي قرر فيه زيادة قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بمقدار ٤٣٩٥ فرداً لمدة تصل إلى ٢٤ شهراً. وفي القرار ذاته، وافق المجلس أيضاً على أن يوفر مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من خلال صندوق استئماني للأمم المتحدة، دعماً لوجستياً محدد الأهداف وغير فتاك إلى وحدات الجيش الوطني الصومالي الموجودة في خط المواجهة والتي تشارك في عمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد

الأفريقي في الصومال. وأحاط المجلس علماً أيضاً باعتزام الأمين العام نشر وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة لتعزيز الأمن في مجتمعات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبالمعايير المنقحة لنشر عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام التي قدمها الأمين العام، وطلب إبقاء ما يُحرز من تقدم في ضوء المعايير المرجعية قيد الاستعراض المستمر.

٢٢ - والأزمة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى أزمة معقدة وتتبع من التحديات التي طال أمدها في المجالات الاجتماعية والسياسية والهيكلية والمتعلقة بالحكم. وفي القرار ٢١٢١ (٢٠١٣) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أعرب مجلس الأمن عن اعتزامه النظر في خيارات مختلفة لمساندة بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي القرار ذاته، أثار المجلس أيضاً إمكانية تحويل تلك البعثة إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، رهنأ بتوافر ظروف مواتية في الميدان. وأخيراً، لتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها في العاصمة وخارجها، وافق المجلس على إنشاء وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة.

### ثالثاً - الوفاء بالأدوار المنوطة بعمليات حفظ السلام

٢٣ - لا يزال حفظ السلام، قبل كل شيء، أداة سياسية تعمل على توسيع نطاق الحيز السياسي من أجل تنفيذ اتفاقات السلام التي يتوصل إليها صانعو السلام. ويتأتى ذلك من خلال تقديم الدعم إلى الانتخابات، والمشاركة السياسية للمرأة، والدعم البرلماني، والإصلاح الدستوري، وعمليات الحوار، وكذلك من خلال الحوار المنتظم مع السلطات الوطنية وقادة قطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني، والتربية الوطنية، والجهود المبذولة لتعزيز الحكم الرشيد.

٢٤ - ومع إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، غدت حماية المدنيين المعرضين لخطر وشيك بالعنف الجسدي من أهم مجالات التركيز في الوقت الحاضر لتسع من عمليات حفظ السلام، تمثل حوالي ٩٥ في المائة من أفراد حفظ السلام المنتشرين ومن ميزانية حفظ السلام. وفي عام ٢٠١٣، أُنجزت إدارة عمليات حفظ السلام الدراسة المقارنة ومجموعة الأدوات المتعلقة بآليات التنسيق في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويتطلب تنفيذ ولايات حماية المدنيين بطريقة منسقة وسريعة مهام مكرسة للتنسيق وتقديم المشورة، سواء في المقر أو ضمن القيادة العليا للبعثات.

٢٥ - وتدعو الحاجة أيضاً إلى القدرات المتخصصة والتركيز على العنف الجنسي المرتبط بالتزاع من خلال إيفاد مستشارين في مجال حماية المرأة، الموجودين حالياً في خمس بعثات. وسيساعد تعيين مستشار في مجال تخفيف المخاطر في البعثة المتكاملة مؤخراً، ضمن مكتب

قائد القوة، على تدشين مشروع تجربي يهدف إلى تعزيز حماية المدنيين وتخفيف المخاطر على أيدي الجنود، بما في ذلك من خلال العمليات المشتركة. وقد ساهم المستشارون في مجال الحماية أيضاً في جهود التدريب المبذولة داخل البعثات، وعلى الأخص في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، مع التركيز على الأدوات والعمليات العسكرية والخاصة بكل بعثة من أجل حماية المدنيين.

٢٦ - وقد تمت صياغة استراتيجيات لحماية المدنيين خاصة بكل بعثة في سبع بعثات لحفظ السلام حتى الآن. وقد أعدت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أيضاً مسودتين أوليين، في حين ستضع البعثة المتكاملة في عام ٢٠١٤ استراتيجية لحماية المدنيين. وقدّم دعم محدد إلى الاتحاد الأفريقي لوضع استراتيجية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لحماية المدنيين. وتمشياً مع طلب اللجنة الخاصة في تقريرها لعام ٢٠١٢ (A/66/19)، سيكون من المهم استعراض وتحديث الإرشادات ومواد التدريب الحالية باستمرار على ضوء الخبرات المكتسبة في الميدان.

٢٧ - وسيتم في عام ٢٠١٤ تحديث التوجيهات المتعلقة بحماية الطفل، في حين تم بالفعل إدراج مبادئ توجيهية محددة للعناصر العسكرية بشأن حماية الطفل في دليل كتائب المشاة للأمم المتحدة. ويجري تعميم توجيهات بشأن العنف الجنسي المرتبط بالتزاع في جميع جوانب العقيدة العسكرية. وعلاوة على ذلك، يجري حالياً وضع سياسة بشأن تعميم الولاية المنوطة بحفظ السلام وذات الصلة بالعنف الجنسي المرتبط بالتزاعات.

٢٨ - ولا تزال عمليات حفظ السلام تعطي الأولوية لتنفيذ الولايات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال استمرار توفير الأنشطة الاستشارية وأنشطة التدريب والدعوة والرصد والإبلاغ. وقد أعرب مجلس الأمن في قراره ٢١٢٢ (٢٠١٣)، المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عن عزمه تعزيز دور المرأة في جميع مراحل منع النزاعات وحلها وتحقيق الانتعاش، ودعا إلى تحول كبير في التنفيذ فيما يتعلق بقراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠). غير أن التقدم المحرز حتى الآن في هذا الشأن بطيء والنتائج مشتتة. وستُجرى في عام ٢٠١٤ دراسة شاملة عن تنفيذ قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٦)، سيُستعان بها في الاستعراض الرفيع المستوى الذي سيجريه المجلس في عام ٢٠١٥.

٢٩ - وبناء على طلب من اللجنة الخاصة، أعدت مسودة استراتيجية جنسانية مستقبلية لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، مع الأخذ بعين الاعتبار الجهات الفاعلة الجديدة في الهيكل المعني بالشؤون الجنسانية في الأمم المتحدة. وتسلسل هذه الاستراتيجية

الضوء على القيمة المضافة التي تضيفها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على الولايات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، من خلال إدماج المنظور الجنساني في أساليب عمل العناصر المدنية الرئيسية في البعثات، وكذلك في العنصر العسكري وعنصر الشرطة.

٣٠ - تشارك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في طائفة متنوعة من المبادرات الرامية إلى تعزيز إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء. ففي هايتي، على سبيل المثال، تقوم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بتثقيف الضحايا من النساء وقادة المجتمعات المحلية بشأن الآليات القانونية التي يمكن اللجوء إليها لمعالجة العنف الجنسي والجنساني. وفي جنوب السودان، تركز بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على عمالة المرأة على أرفع المستويات في جميع قطاعات النظام القضائي، وفي دارفور، تساعد العملة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور طالبات كليات الحقوق على التحضير لاختبارات الحصول على شهادات قانونية. وفي ليبيريا، تقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بإعداد كتيب تدريب لقطاع الأمن، يشمل نموذجاً يتعلق بالمسائل الجنسانية لموظفي الإصلاحات. وإلى جانب ذلك، أصدرت الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مذكرة توجيهية بشأن مراعاة البعد الجنساني في عملية إصلاح قطاع الأمن. وتتضمن معظم مفاهيم عمليات الشرطة اليوم منظورات جنسانية في البعثات. وستقوم إدارة عمليات حفظ السلام في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ بتجريب مجموعة الأدوات المتعلقة بالبعد الجنساني في عمل شرطة الأمم المتحدة ودورة تدريبية إلكترونية وأخرى تُنظم وجها لوجه لتدريب المدربين.

٣١ - ومثلما يلاحظ مجلس الأمن ٢٠٨٦/٢٠١٣ في قراره المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، يكلف مجلس الأمن بعثات حفظ السلام بصورة متزايدة بولايات للمساهمة في بناء السلام، ويمثل أفراد حفظ السلام أنفسهم عناصر فاعلة مهمة لبناء السلام في وقت مبكر. والدليل على ذلك أن إعادة بناء سلطة الدولة وتوطيدها وبسطها تكليفٌ بالغ الأهمية يتطلب تولى السلطات الوطنية زمام الأمور واتباع نهج متكامل ومسلسل بصورة سليمة. وتقوم عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، من خلال الانخراط المستمر مع النظراء الوطنيين والمجتمع المدني والسكان المحليين، والعمل بالشراكة مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، وبدعم من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز هياكل الحوكمة والأمن والمساءلة على الصعيدين الوطني والمحلي، وذلك عن طريق العمل على تلبية الاحتياجات والمصالح الفعلية للمستفيدين. وبالنسبة لموظفي الشؤون المدنية، يمكن أن تؤدي المبادئ التوجيهية التي وضعت مؤخراً بشأن فهم التصورات المحلية وإدماجها إلى تعزيز الجهود التي تستجيب بدرجة أكبر لتوقعات السكان وتساعد بالتالي على بناء الثقة بين الأطراف المعنية.

٣٢ - وبناء على طلب من اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بشأن تقديم معلومات عن أحسن الممارسات ومقترحات، عند الاقتضاء، لتعزيز الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لعمليات حفظ السلام، أجرت الأمانة العامة دراسة استقصائية للممارسات لتحديد الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة.

٣٣ - ومع استمرار تزايد الطلب على المساعدة في مجال سيادة القانون في عمليات حفظ السلام، قامت إدارة عمليات حفظ السلام بتوسيع نطاق شراكاتها مع الدول الأعضاء، وخصوصاً من بلدان الجنوب، للاستفادة من القدرات المتخصصة المتاحة في الدوائر الحكومية في مجال العدالة والإصلاحات. وفي عدة عمليات، شرعت إدارة عمليات حفظ السلام وشركاؤها في تنفيذ خطط تنمية وطنية متعددة السنوات في مجال العدالة و/أو الشرطة على أساس امتلاك السلطات الوطنية زمام الأمور في تنفيذها.

٣٤ - وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين، أحرز تقدم ملموس في تفعيل الترتيب المتعلق بمركز التنسيق العالمي لشؤون الشرطة والعدالة والسجون في مجال سيادة القانون في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع وغير ذلك من حالات الأزمات. وبموجب هذا الترتيب، أدت الزيارات المشتركة المخصصة للتقييم الاستراتيجي والتقني إلى تضافر جهود التخطيط وإقامة الشراكات، ونشر الأفراد، وإسداء مشورة بشأن هياكل البرامج وسبل التمويل في ظروف ما بعد انتهاء النزاع والأزمات. ولا يزال تعزيز هذا الجهد المشترك يتوقف على مدى توافر الموارد المكرسة والمستدامة واستمرار الدعم المقدم من الدول الأعضاء والشركاء الآخرين لبدء بناء القدرات الوطنية في مرحلة مبكرة.

٣٥ - وتمثل قدرة الشرطة الدائمة آلية حاسمة الأهمية لتلبية المتطلبات الزائدة وتظل توفر مساعدة سريعة ومرنة للبعثات الميدانية، حيث توفر الدعم في ١٥ مجالاً أساسياً. وقد قامت هذه القدرة بإيفاد قيادة عليا وموظفي دعم لعنصر الشرطة إلى مكتب الأمم المتحدة في مالي، وقادت فيما بعد عملية انتقال الأعمال إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقامت قدرة الشرطة الدائمة أيضاً بتوفير الدعم للبعثات القائمة في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وغيرها، عن طريق توفير مستشارين. ويجري حالياً استعراض أقران لقدرة الشرطة الدائمة لتحديد التدابير الرامية إلى تعزيز الإدارة وتعظيم الانتفاع، وكذلك سبل زيادة أوجه التآزر مع القدرات الأخرى لشعبة الشرطة/مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية.

٣٦ - وفي عام ٢٠١٠، وافقت الجمعية العامة على إنشاء الهيئة الدائمة للعدل والإصلاحات لتكميل قدرة الشرطة الدائمة والعمل إلى جانبها. ولا تزال وتيرة الطلب على هذه المساعدة القابلة للنشر بسرعة أعلى من توافر الفريق. وفي عام ٢٠١٣، أنفق موظفو الهيئة الدائمة للعدل والإصلاحات ما نسبته ٧٦ في المائة من وقت العمل في البعثات الميدانية، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيا وهاييتي. وقدمت الهيئة أيضاً دعماً مكثفاً لإنشاء عمليتين جديدتين في مالي والصومال، مما أدى إلى تفادي التأخير في النشر الأولي لخبراء الإصلاحات والعدالة. ويجري حالياً وضع سياسة لتوجيه عمل موظفي الهيئة.

٣٧ - ويخصي التقرير الثاني للأمين العام بشأن إصلاح القطاع الأمني (A/67/970-S/2013/480) إنجازات الأمم المتحدة في هذا المجال البالغ الأهمية منذ عام ٢٠٠٨ ويتضمن توصيات بشأن سبل تعزيز تولي البلدان زمام الأمور في هذا الصدد وتعزيز الشراكات، بما في ذلك مع المنظمات الإقليمية، وضمان كفاية القدرات اللازمة لتلبية الطلب المتنامي على دعم العمليات الوطنية في مجال إصلاح قطاع الأمن. ولا يزال العمل جارياً على إعداد توجيهات على نطاق المنظومة بشأن إصلاح قطاع الأمن مع الانتهاء في عام ٢٠١٣ من إعداد مذكرة توجيهية بشأن إصلاح قطاع الأمن والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومجموعة تدريبية بشأن إصلاح قطاع الدفاع. ويجري حالياً إعداد مذكرة توجيهية عن إصلاح قطاع الأمن والأطفال. واستجابة للطلبات الواردة من اللجنة الخاصة، تم تعزيز قائمة خبراء الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن بإضافة عشرة خبراء، معظمهم من بلدان الجنوب. ولا يزال الطلب على الخبراء مستمراً حيث تم إيفاد خبراء إلى الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا والاتحاد الأفريقي.

٣٨ - وتواصل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام جهودها الرامية إلى الإسراع بنشر أفرقة الاستجابة وتنسيق التدخلات المتصلة بإجراءات مكافحة الألغام وبناء القدرات الوطنية. وفي عام ٢٠١٣، تم إيفاد خبراء إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية العربية السورية وكوت ديفوار ومالي وهاييتي دعماً لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والاتحاد الأفريقي. وقامت الدائرة، بالتشاور مع الشركاء، بوضع استراتيجية الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بمكافحة الألغام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨. وستعزز الدائرة في العامين المقبلين تركيزها على إدارة الأخطار الناجمة عن المتفجرات، بما في ذلك التوعية بالمخاطر وكيفية التعامل مع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وأمن وإدارة وتدمير مخزونات الأسلحة والذخائر. وتواصل الدائرة، من خلال التعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، تطوير شراكاتها مع الاتحاد الأفريقي عن طريق

دعم الأنشطة المنفذة في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال ومالي، ومن خلال تقديم التدريب في مرحلة ما قبل النشر ودعم التخطيط الاستراتيجي.

٣٩ - ولا تزال مهمة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مهمة رئيسية في جميع البعثات التي أُسندت إليها مؤخراً ولايات ولا يزال العمل جارياً على وضع نهج لترع سلاح المقاتلين في البيئات الجديدة المحفوفة بأخطار، بما في ذلك الظروف التي تتسم بشبكات الجريمة والإرهاب العابرة للحدود الوطنية. وفي الوقت نفسه، وضعت إجراءات تشغيل موحدة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن لمقاتلي جيش الرب للمقاومة ومعاليهم من خلال التعاون بين ثلاث بعثات للأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى، ونُظمت حملة توعية امتدت على نطاق جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وفي كثير من العمليات، يستمر تعزيز الصلات مع أعمال تثبيت الأوضاع، وخصوصاً من خلال زيادة تطوير أنشطة إعادة دمج المقاتلين السابقين المسرّحين. ولا تزال إعادة الإدماج في الأجل الطويل تشكل تحدياً رئيسياً وغالباً ما تكون مفقودة. وقد توسع الفريق العامل المشترك بين الوكالات، الذي تشارك في رئاسته إدارة عمليات حفظ السلام، بدرجة أكبر ليشمل شركاء رئيسيين مثل البنك الدولي.

٤٠ - ولا تزال عمليات الانتقال في الأمم المتحدة من الأولويات في جدول الأعمال، حيث يعتزم عدد من بعثات حفظ السلام تخفيض حجمه أو إعادة تشكيله أو الانسحاب أو الخضوع بذلك لتلك العمليات بالفعل. وتمثل مشاركة الحكومة وتوليها زمام تنفيذ المسؤوليات عنصرين أساسيين، لأن المهام ستنتقل بالدرجة الأولى إلى الحكومة مع وجود دعم مستمر من عملية حفظ السلام وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء آخرين. وقد كانت تحضيرات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لخروجها مؤخراً من تيمور - ليشتي مصدراً لدروس وممارسات جيدة عديدة. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تعملان مع حكومتي البلدين في جهود التوطيد والانتقال.

٤١ - وفي عام ٢٠١٣، طُلب إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تحديد المهام المدنية التي يمكن تسليمها إلى فريق الأمم المتحدة القطري أو السلطات الوطنية، حسب الاقتضاء. وطلب أيضاً إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن تحدد المزايا النسبية التي تتمتع بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. فمن ناحية، توجد أهمية للإحاطة بمدى التكامل وتحديد المزايا النسبية لكل منهما حتى تركز البعثات على المهام الأساسية. إلا أن الشركاء من أفرقة الأمم المتحدة القطرية لا يستطيعون دائماً جمع التبرعات اللازمة لتولي هذه المسؤوليات الجديدة.

٤٢ - وعقب تطبيق السياسة المعنية بالمرحلة الانتقالية التي تمر بها عمليات الأمم المتحدة في سياق تصفية البعثات وانسحابها، على نطاق منظومة الأمم المتحدة، في عام ٢٠١٣، تحول التركيز إلى كفاءة تطبيقها بصورة كاملة. ويجري حالياً استعراض المعايير المرجعية التي قررها مجلس الأمن حتى يتوفر فهم أوضح لقيمة وحدود المعايير المرجعية من منظور الاستنارة بها في تنفيذ العمليات الانتقالية.

## رابعاً - الشراكات

٤٣ - ليست الاستجابة الدولية للأزمة في مالي، وما تبعها من نشر لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية من خلال إعادة تشكيلها لتصبح بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، إلا شكلاً واحداً من أشكال التكامل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعاته الاقتصادية الإقليمية. فقد بينت التجربة في مالي مستوى أعلى من التكامل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، عقب مبادرات مشتركة سابقة، بما في ذلك العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحفظ السلام والوساطة في دارفور، والدعم اللوجستي المقدم من مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بعثة المراقبين العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي في الصومال، والتعاون في مسألة السودان وجنوب السودان، وكذلك التعاون لمكافحة خطر جيش الرب للمقاومة.

٤٤ - وانطلاقاً من هذه الخلفية، وبناء على إطار وآليات التعاون القائمة، بما في ذلك إطار برنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، وكذلك فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن، ستواصل الأمم المتحدة العمل باتباع نهج مبتكرة لمنع نشوب الأزمات في أفريقيا والتصدي لها حال نشوبها. وقد جرى تعزيز مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وتعزيز ولايته بغية زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على نطاق بؤر النزاعات. وفي هذا السياق، ستقوم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معاً بوضع إطار استراتيجي للتعاون في مجالي السلام والأمن، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٠٣٣ (٢٠١٢) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وقرار الجمعية العامة ٣٠٢/٦٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٤٥ - وستواصل الأمم المتحدة أيضاً المشاركة والتفكير في وضع سبل مبتكرة لضمان الاستفادة وقابلية التنبؤ لتمويل عمليات دعم السلام الإقليمية، بما في ذلك العمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بموجب ولاية مُسندة من الأمم المتحدة. وستواصل الأمم المتحدة دعم تنمية القدرات في عدد من المجالات الشاملة الأخرى، مثل سيادة القانون، لا سيما نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن وإنفاذ القانون، وكذلك حماية المدنيين.

٤٦ - وما فتئت الأمم المتحدة تعزز الشراكة في مجال تعزيز حفظ السلام مع المنظمات الأخرى بالإضافة إلى الاتحاد الأفريقي. وقد صادف عام ٢٠١٣ الذكرى العاشرة لصدور الإعلان المشترك بشأن تعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الأزمات، وهو التعاون الذي يشهد تقدماً كبيراً، إلى جانب نمو الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي بوصفه جهة فاعلة في إحلال السلم والأمن. ويقوم الاتحاد الأوروبي حالياً بنشر عمليات محددة الهدف ومتكاملة بالتوازي مع الأمم المتحدة. ومن أجل مواصلة تحسين الاتساق والفعالية، ينبغي أن تواصل الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التركيز على تخطيط الالتزامات الموازية وتنفيذها، وذلك بعدة وسائل منها تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز الدعم المقدم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولا تزال اللجنة التوجيهية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المعنية بإدارة الأزمات محفلاً هاماً يمكن من خلاله كفالة التكامل بين الرؤية الاستراتيجية وتقاسم الأعباء على مستوى العمليات.

٤٧ - وقد استمر التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان وكوسوفو<sup>(١)</sup>، على مستوى السياسات العامة، في مجالات التدريب والدروس المستخلصة والمسائل الجنسانية. وقد عملت الأمم المتحدة أيضاً مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي، من خلال تبادل الزيارات والمناقشات الرفيعة المستوى بشأن تشكيل قوتها الاحتياطية واحتمال نشرها. وأخيراً، واصلت الأمم المتحدة حوارها مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن مسائل حفظ السلام، بما في ذلك تعزيز التعاون في مجال التدريب وتبادل السياسات والمعرفة والمذاهب.

٤٨ - ويستمر تعزيز الشراكات القائمة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة، أو ما يعرف باسم التعاون الثلاثي. وتُبذل الجهود لتحسين تبادل المعلومات وزيادة المشاورات الاستراتيجية والتشغيلية، وتعزيز التماسك والأخذ بزمام الأمور فيما بين مختلف أصحاب المصلحة. فعلى سبيل المثال، تشاورت الأمانة العامة عن كثب مع الدول الأعضاء بشأن عملية "تحديد الحجم المناسب" للبعثات، مثلاً في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأجريت مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء لمعالجة الأوضاع الأمنية في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ولدى إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية.

(١) ينبغي فهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٤٩ - كما تقم المنظمة شراكات متينة مع الجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية من أجل كفاءة الاستجابة الفعالة والمستدامة في حالات ما بعد الأزمة من خلال الاستفادة من الخبرات والحد من الازدواجية وتأكيد الصلة الأساسية القائمة بين السياسة والأمن والتنمية. ومنذ أمد بعيد والتنسيق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، على سبيل المثال، يشكل محور التقييمات وأعمال التخطيط للتعافي بعد انتهاء النزاع. وتجسد الزيارة التي قمت بها مع رئيس البنك الدولي، جيم يونغ كيم، إلى منطقتي البحيرات الكبرى والساحل الزخم المتجدد الذي يولي لهذه الشراكة.

٥٠ - وتشارك إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في عدد من العمليات المشتركة بين الوكالات في مسائل شاملة لعدة قطاعات. فإدارة عمليات حفظ السلام ترأس الفريق التوجيهي للتكامل، الذي أقر في عام ٢٠١٣ سياسات الأمم المتحدة بشأن التقييم والتخطيط المتكاملين. كما ترأس إدارة عمليات حفظ السلام عدداً من فرق العمل المتكاملة الخاصة بالبعثات، وهي بمثابة منتدى للتقييمات المشتركة والتخطيط والتنسيق وتبادل المعلومات والتحليل والتشاور والدعم المقدم لصنع القرار.

## خامسا - السلامة والأمن

٥١ - لا تزال سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم تمثلان الأولوية القصوى. وفي عام ٢٠١٣، لا تزال الحوادث والأمراض أكبر أسباب الوفيات والإصابات بين أفراد حفظ السلام. ولكن الهجمات التي تستهدفهم من دواعي القلق الشديد أيضاً. فمنذ بداية عام ٢٠١٣، قُتِل ٢٧ فرداً من حفظة السلام النظاميين في ١٣ عملاً عداًياً وقعت خمسة أعمال منها في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

٥٢ - وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن أفراد عمليات حفظ السلام وأصولها وبرامجها تقع على عاتق البلد المضيف، فإن القيادة على مستوى السياسات والإجراءات الأمنية للأمم المتحدة هي من مسؤولية إدارة شؤون السلامة والأمن. وتستخدم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تلك السياسات والإجراءات كثيراً في عملهما.

## ألف - سلامة الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة وأمنها

٥٣ - ثمة ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ من الأفراد النظاميين منتشرين في الميدان على أساس دائم، وهناك أكثر من ٩٠ كتيبة مشاة و ٦٠ وحدة شرطة مشكلة موزعة على مناطق جغرافية واسعة النطاق وأراض صعبة التضاريس وقواعد معزولة في كثير من الأحيان، وكثيراً ما تتعرض لأخطار شديدة. وتتطلب ظروف النزاع، اليوم أكثر من أي وقت مضى، وجود

جنود حفظ سلام ذوو قدرات مناسبة لا تمكنهم فقط من النجاح في تنفيذ المهام الموكلة إليهم، بل أيضاً من حماية أنفسهم. ومن المهم للغاية نشر القوات والوحدات التي جرى تجهيزها وتدريبها على النحو الواجب من أجل التصدي لهذه التحديات الأمنية. والهدف من التقييم السابق لنشر وحدات الشرطة المشكّلة، وفقاً لإجراءات التشغيل الموحدة التي وضعت مؤخراً، هو الوفاء بهذا الغرض. كما يُطلب على نحو متزايد من البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة نشر المزيد من المعدات الوقائية من قبيل ناقلات الأفراد المدرعة والمعدات التكنولوجية الرفيعة من أجل دعم تنفيذ الولاية وحماية الوحدات على الأرض. وهناك طلب في مناطق البعثات في الوقت الراهن على النظم الجوية الذاتية التشغيل وغير المسلحة وأجهزة الرادار وأجهزة الاستشعار وقدرات الرؤية الليلية والطيران الليلي. وسيحدد فريق عامل ما يستجد من الاحتياجات من حيث المعدات في ظروف عمليات حفظ السلام الجديدة والأكثر صعوبة. وعلاوة على ذلك، تتمثل إحدى مهام مكتب مدير الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام المنشأ حديثاً في التوصية باتخاذ تدابير من أجل تعزيز السلامة والأمن. ويجري في البعثات ذات الوتيرة السريعة تدريب الوحدات المسلحة على التأهب لحالات الطوارئ وتوفيرها لغطاء الحماية، كما بدأ العمل فيها بتدابير أخرى. وتبيّن السياسات والمعايير الإجراءات المحددة المتعلقة بالسلامة والأمن.

٥٤ - وتسهم الشراكات المستجدة المبرمة مع المنظمات الإقليمية ذات القوات المسلحة جيدة التدريب وحسنة التجهيز - بالإضافة إلى تحسين تنفيذ الولاية - مساهمة كبيرة أيضاً في ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة الميدانيين وأمنهم. كما تهدف مبادرة الأمانة العامة الرامية إلى إنشاء قدرات احتياطية خلال مرحلة بدء البعثة وفي أوقات الأزمات إلى تعزيز السلامة والأمن.

## باء - سلامة وأمن أفراد حفظ السلام الخاضعين لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة

٥٥ - تُدرج وظيفة الأمن والسلامة في جميع البعثات بغض النظر عما إذا وصفت البعثة بعثة "متكاملة" أم لا. ففي البعثات الموصوفة بأنها بعثات متكاملة، يُسترشد في أداء وظيفة الأمن بتوجيهات فريق إدارة الأمن الذي يترأسه المسؤول المعين لشؤون السلامة والأمن الذي عادة ما يكون رئيس البعثة، كما يتولى ورؤساء كيانات الفريق القطري القيادة العليا للبعثة. وفي البعثات التي لم توصف بأنها بعثات متكاملة، كقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، يتولى هذه الوظيفة كبار ضباط الأمن في إدارة عمليات حفظ السلام. وفي جميع البعثات، يظل الشخص المحدد بوصفه المسؤول المعين خاضعاً للمساءلة عن وظيفة الأمن. ويوفر منسق الشؤون الأمنية في مكتب رئيس الديوان السياسات

التوجيهية والمشورة الاستراتيجية بشأن السلامة والأمن في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وشاغل هذه الوظيفة مسؤول أيضاً عن الاتصال الوثيق مع إدارة شؤون السلامة والأمن، ويشارك بوصفه عضواً في الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، وهي هيئة منبثقة عن اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وفي جميع بعثات حفظ السلام، يوفر قسم دعم عمليات حفظ السلام التابع لإدارة شؤون السلامة والأمن المساندة والإدارة التنفيذية اليومية لوظيفة الأمن على مستوى المقر. ويعمل هذا القسم بشكل وثيق مع منسق الشؤون الأمنية.

٥٦ - وتواصل الأمم المتحدة إدماج خطط التأهب لحالات الطوارئ في إطار النهج المتبع في نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٥٤/٦٧ ألف المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وبالنظر إلى احتمال تنفيذ هذا النهج في المنظمة، ستكون البعثات أفضل استعداداً للتعامل مع الحوادث الخطرة عن طريق القيام بما هو مناسب لتعزيز سلامة الموظفين. ويجري حالياً إعداد سياسة عامة لإدارة الأزمات في بعثات حفظ السلام، ستستكمل ببرنامج للتدريب على محاكاة القدرة على مواجهة الطوارئ في المنظمة.

## سادساً - تقديم الدعم الميداني

٥٧ - تواصل إدارة الدعم الميداني التركيز على تقديم الدعم من أجل زيادة الفعالية والكفاءة في ضوء الطلبات المتزايدة على الموارد في البعثات الجديدة والموسعة. وقد وضعت المنظمة ضمانات متعددة لكفالة الشفافية في الرقابة على الموارد. وتُطبق سياسة الأمين العام لإدارة المخاطر في المؤسسة، كما أصدرت الإدارتان مبادئ توجيهية لإدارة المخاطر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٥٨ - وتشرف استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي على دخول الأشهر الثمانية عشرة الأخيرة من الجدول الزمني لتنفيذها. وقد جرى تنقيح رؤية الوضع النهائي للأمانة العامة الواردة في تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الثالث عن تنفيذ الاستراتيجية (A/67/633) في التقرير المرحلي الرابع (A/68/637). وتُطبق أهداف التنفيذ عبر ركائز الاستراتيجية الأربع، وهي إدارة سلسلة الإمدادات وتطبيق نظام الوحدات والإطار المالي وإطار الموارد البشرية والخدمات المشتركة. ونتيجة لذلك، انخفض نصيب الفرد من تكاليف حفظ السلام بصورة مطردة خلال السنوات العديدة الماضية. وقد تم تعظيم قدرات الأساطيل الجوية على النحو الأمثل، وذلك بعدة وسائل منها استخدام اتفاق الخدمات الطويل المدى لاستخدام طائرات B-767 الضخمة على نطاق واسع. وقد نُفّحت العقود الرئيسية بغية

السماح بتوريد الوقود وحصص الإعاشة بمزيد من السرعة والفعالية من حيث التكلفة. ويسهم تطبيق معايير حصص الإعاشة الجديدة في توفير المزيد من التنوع، وبمثل تحولاً نموذجياً في توفير الاحتياجات البالغة الأهمية. وقد تحسن رضا العملاء نتيجة لذلك، وأصبحت سلسلة الإمدادات أكثر قدرة على التكيف. ويتلقى مزيد من البعثات الدعم الإداري المبسط من المراكز النائية لتقديم الخدمات المشتركة كمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بأوغندا. وتعترم الأمانة العامة تقديم هذه الخدمات تدريجياً إلى جميع البعثات.

٥٩ - وقد طُبقت في الآونة الأخيرة أدوات ومبادئ الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني على عمليات حفظ السلام المنشأة حديثاً والتي تمر بمرحلة انتقالية. وقد مكن إنشاء مراكز للخدمات المشتركة ومكاتب الدعم النائية من قيام العمليات الميدانية الجديدة بنشر أفرادها في ظروف قاسية وغير آمنة يقل فيها عبء تقديم الدعم للبعثات. وأتيح تمويل أكثر سرعة وأفضل ملائمة للاستخدام لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من خلال الاستفادة من نموذج التمويل الموحد، وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال استخدام سلطات الدخول في التزامات دعماً للأنشطة الموسعة النطاق. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت معسكرات نموذجية في الصومال، وهناك مجموعات تدريب نموذجية في طريقها إلى مالي، وتم نشر الدعم المتخصص من خلال أفرقة دعم البعثات في ١٦ بعثة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وتستعرض الأمانة العامة هذه التجارب الأخيرة، وذلك لكفالة استخدام مبادئ وأدوات استراتيجية لتقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي على النحو الأمثل دعماً للبعثات الجديدة والدينامية.

٦٠ - ولا يزال إيجاد القدرات الهندسية السريعة الانتشار واللازمة لمشاريع البنية التحتية الرئيسية في مرحلة بدء البعثة، بما في ذلك أشغال تسوية الأرض وأعمال التشييد العمودية، يشكل تحدياً على الرغم من التقدم المحرز في إطار برنامج تطبيق نظام الوحدات. ومن أجل التصدي لهذه الصعوبة في إيجاد القدرات التمكينية في المدى القصير، نشرت مجموعات خدمات موحدة لتشييد البنى الأساسية على نطاق صغير باستخدام أفرقة دعم البعثات من المركز العالمي لتقديم الخدمات في برينديزي. وفي الأجل الطويل، ستواصل الأمانة العامة استكشاف حلول مبتكرة لكفالة توافر القدرات التمكينية لدعم الإسراع في إنشاء البنى الأساسية للبعثة. بيد أن التحدي الأكبر يتمثل في كفالة أخذ التحديات اللوجستية في الاعتبار في المراحل المبكرة من تخطيط البعثات، وتقديم الدول الأعضاء عناصر التمكين الضرورية كي لا تصبح هذه التحديات عقبة كؤوداً في سبيل تنفيذ الولاية.

٦١ - وفي عام ٢٠١٣، أطلقت إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية مبادرة سد الخصاص في عدد النساء العاملات في العنصر المدني في عمليات السلام، وذلك بهدف التصدي للتحديات المصادفة في تنمية الحياة الوظيفية للمرأة في عمليات حفظ السلام. وستركز على زيادة المشاركة والعمل على مستوى الإدارة العليا، وتعزيز المساءلة لتحقيق التنوع بين الجنسين وإدامته، وتعزيز أهداف استقدام الموظفين وإنشاء عمليات شفافة.

٦٢ - ووفقاً لتوجيهات الجمعية العامة، تسعى الأمانة العامة جاهدة لتسوية مطالبات الوفاة والعجز في غضون الثلاثة أشهر المنصوص عليها فيما عدا الحالات التي تتطلب فترة أطول لتحديد درجة الإعاقة الدائمة. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تم تجهيز وسداد ٩٥ مطالبة متعلقة بالوفاة والعجز تبلغ قيمتها ٣ ملايين دولار. ومن بين مطالبات الوفاة البالغ عددها ٣٨ (٢,٦٦ دولار)، تمت معالجة نسبة ٧١ في المائة في غضون ثلاثة أشهر سددت منها نسبة ٥٨ في المائة في غضون شهرين.

## سابعاً - القدرات والأداء

٦٣ - شجعت اللجنة الخاصة بالأمانة العامة، في الفقرة ٦٦ من تقريرها لعام ٢٠١١ (A/65/19)، على مواصلة عملها لوضع نهج شامل قائم على تطوير القدرات. وقد سار العمل على ثلاثة مسارات، هي: المعايير والتوجيهات، والموارد والدعم، والتدريب والتعليم.

٦٤ - ففي شأن المعايير والتوجيه، شرعت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في تنفيذ مشروع أدلة الوحدات العسكرية للأمم المتحدة في إطار شراكة وثيقة مع ٥٥ دولة من الدول الأعضاء. ويستند هذا المشروع إلى الدروس المستخلصة من عملية وضع معايير تجريبية لكثائب المشاة وضباط الأركان والدعم الطبي العسكري. وستساعد هذه الأدلة على وضع أدلة للمساهمات العسكرية في ١١ مجالاً رئيسياً، هي: الطيران، والبحرية، والهندسة، ودعم مقر القوات، والدعم اللوجستي، والشرطة العسكرية، والاستطلاع، والنقل النهري، والإشارات، والقوات الخاصة، والنقل. وعقب وضع المفاهيم من خلال برنامج إلكتروني يسمى "e-platform" وحلقات عمل إقليمية، من المتوقع أن تعمم مسودة الأدلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وتوضع في صيغتها النهائية في منتصف عام ٢٠١٥.

٦٥ - وتلبية لطلب اللجنة الخاصة الوارد في الفقرة ٩٣ من تقريرها لعام ٢٠١٢ (A/66/19)، أقر ممارسون وخبراء رواد في شؤون الشرطة سياسة شاملة بشأن شرطة الأمم

المتحدة في عمليات حفظ السلام، وضعت عقب خمس مشاورات إقليمية شاركت فيها أجهزة الشرطة من أكثر من ١٠٠ بلد ومنظمة إقليمية ودولية. وتحدد هذه السياسة مهمة عناصر شرطة الأمم المتحدة ووظائفها الأساسية وترتيبها وترتيب أولوياتها عند أداء المهام ذات الصلة بالشرطة. وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ستعد إدارة عمليات حفظ السلام توجيهات ثانوية ووحدات تدريبية تتعلق بالعمليات والإدارة وبناء القدرات والقيادة.

٦٦ - ويوجد دليل الدعم الطبي المنقح في الوقت الحاضر في طور الموافقة عليه. ويحتوي هذا الدليل على السياسات والمبادئ التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة التي تنظم سبل تقديم الرعاية الصحية الجيدة في عمليات الأمم المتحدة الميدانية. والهدف من صيغته المنقحة هو جعل مستوى الرعاية الطبية يتماشى مع المتطلبات الدولية.

٦٧ - وفي ما يتعلق بالموارد والدعم، أضحى من الجلي بشكل متزايد أن التخطيط لعمليات حفظ السلام يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع تحديد عناصر التمكين ومضاعفات القوة وتوفيرها. ولا تزال إدارة عمليات حفظ السلام تعمل مع الدول الأعضاء من أجل إقامة المزيد من المستشفيات من المستوى الثاني والوحدات الهندسية التي هي عناصر تمكين حيوية تمسُّ إليها الحاجة. وكتفت إدارة عمليات حفظ السلام اتصالاتها بالمساهمين الحاليين، ونظمت حلقتي عمل لمساعدة البلدان الناشئة المساهمة بقوات على تحديد الطريق إلى الأمام من حيث إعداد أول عروضها للمساهمة.

٦٨ - وفي ما يتعلق بالطيران، شهدت الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ ابتكاراً في الطرائق والشراكات من أجل تشكيل وحدات الطائرات مروحية التي تمسُّ إليها الحاجة. ومن الأمثلة على ذلك تشكيل وحدة طائرات مروحية متعددة الجنسيات شكلتها معاً ثلاثة بلدان مساهمة بقوات في غرب أفريقيا. وإلى جانب إعلان بلد أوروبي مساهم بقوات مؤخراً عن مساهمته بمعدات للمعلومات الأمنية وطائرات مروحية مسلحة وعناصر من القوات الخاصة، فإن هذه الجهود المبذولة تلبية لنداء الأمم المتحدة لتقدم الدعم في مالي من الأمور السارة.

٦٩ - وعلى نطاق أوسع، هناك حاجة إلى تحسين النشر السريع وتشكيل القوات في البعثات الناشئة، مما يشمل ليس فحسب عناصر التمكين ولكن أيضاً جميع الوحدات النظامية. يجب مواجهة هذا التحدي من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، تشمل المساهمات المشتركة والفردية. وستستكشف الأمم المتحدة، بالتشاور مع الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرهما، كيفية تزويد عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة بقدرات احتياطية أو قوات للرد السريع تتوفر لها أسباب الاستمرار، ولا سيما من خلال بناء القدرات على المتزايدة للشركاء الإقليميين.

٧٠ - وقد بادرت بعض البلدان المساهمة بقوات مراراً لدعم البعثات التي هي بحاجة إلى تعزيز، وخاصة من خلال التعاون في ما بين البعثات. وبدعم من البلدان المساهمة بقوات، ساعد التعاون بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على إرساء وجود الأمم المتحدة في مالي. أما بالنسبة لغرب أفريقيا، يجري التخطيط لتشكيل قوة إقليمية للرد السريع من أجل الاستجابة السريعة للنقاط الساخنة المحتملة في كوت ديفوار، ودعم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. بمجرد وصول قوامها في منتصف عام ٢٠١٥، والتصدي للأزمات الأخرى في المنطقة.

٧١ - واليوم، تساعد التكنولوجيا في تنفيذ مجموعة واسعة من المهام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتجاوز تلك التي ينفذها الجيش والشرطة، تشمل مثلاً وحدات المعلومات والاتصالات، والدعم الطبي، ووظائف التحليل والإبلاغ. ويمكن لاستخدام منظومات المراقبة الجوية ذاتية التشغيل غير المسلحة أن يحسّن مستوى معرفة الوضع السائد والقدرة على الإنذار المبكر وسلامة وأمن بعثات حفظ السلام وأفرادها. وقدمت للجنة الخاصة إحاطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ عن تلك المنظومات، شملت الاعتبارات القانونية والتشغيلية والفنية والمالية. وكما هو مطلوب، ستحدّد إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني الدروس المستخلصة من هذه التجربة بالتشاور المستمر مع الدول الأعضاء.

٧٢ - وتواصل شعبة الشرطة زيادة جهودها لأجل تعزيز قدرات وحدات الشرطة المشكلة وتدريبها، وتوسيع قاعدة المساهمين، وتحديد خبراء الشرطة الأكفاء، بمن فيهم الضابطات والناطقون بالفرنسية، والخبراء المتخصصون في مواضيع معينة، والمتخصصون في المجالات الرئيسية لبناء القدرات، وكبار قادة عناصر الشرطة في البعثات. ويزيد توسيع قاعدة البلدان المساهمة بأفراد شرطة من القدرة على الوفاء بهذه الاحتياجات. وقد دُشن موقع على شبكة الإنترنت لفائدة شبكة الأمم المتحدة الدولية للنساء المشاركات في شرطة حفظ السلام (womenspolicensnetwork.org)، وذلك لزيادة الوعي ودعم الهدف الممثل في نشر نسبة ٢٠ في المائة من ضابطات الشرطة بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وترتكز شعبة الشرطة أيضاً على بناء القدرات الوطنية للتصدي للجريمة المنظمة وأنشطة الاتجار بالبشر والتهديدات العالمية الأخرى.

٧٣ - ولتحسين عملية اختيار ضباط الشرطة ومساعدة الدول الأعضاء في الإجراءات السابقة لاختيارهم، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام تنفّذ الإجراءات التشغيلية الموحدة التي وُضعت حديثاً لتقييم جاهزية خبراء الشرطة الأفراد ووحدات الشرطة المشكلة، بما في ذلك تدريب أفراد البعثات والأفراد المقدمين من الدول الأعضاء المسؤولين عن إجراء التقييمات ووضع التقديرات.

٧٤ - واستجابة لتوصية من اللجنة الخاصة في تقريرها لعام ٢٠١١ (A/65/19)، لا تزال الأمانة العامة تواجه مصاعب في استقدام واختيار الأخصائيين العسكريين والشرطيين المعارين الذين يعملون في المقر. وبعد استعراض أساليب العمل، تم الاتفاق على تخلي هيئات الاستعراض المركزية عن إجراءات النشر والتقييم بواسطة نظام إنسيبرا. ونتيجة لذلك، فقد تم تحقيق انخفاض بنسبة ٢٠ في المائة في الوقت اللازم للاستقدام. وتوجد إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بصدد إعداد برنامج إلكتروني من شأنه أن يحل محل العملية الحالية التي تتم بواسطة الورق وإتاحة عملية استقدام أسرع وأكثر شفافية.

٧٥ - وفي مجال التدريب، اكتمل تقييم احتياجات التدريب على حفظ السلام على الصعيد العالمي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وتنشئ إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني فريقاً استشارياً دائماً لتعزيز التنسيق وتحديد أولويات التدريب في مجال حفظ السلام. وأكد هذا التقييم أيضاً أهمية التدريب قبل الانتشار الذي يعكس النهج المشتركة ومعايير التدريب وشجع على استخدام مواد التدريب الأساسي في مرحلة ما قبل نشر البعثات ومواد التدريب المتخصصة لأفراد القوات النظامية. ولضمان استمرار جدواها، شرعت دائرة التدريب المتكامل في استعراض وتحديث مواد التدريب الأساسي في مرحلة ما قبل نشر البعثات. بالإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من وضع مواد تدريب على المستوى التعبوي تخص حماية المدنيين ومواد تدريب تخص حماية الطفل. وفي عام ٢٠١٣، ساعدت الأفرقة المتنقلة للدعم في مجال التدريب في عملية الانتقال من مكتب الأمم المتحدة في مالي إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

٧٦ - وقد أسعف استثمار الدول الأعضاء والأمم المتحدة في التدريب على حفظ السلام في إحراز تقدم كبير وإقامة شبكة من المؤسسات التدريبية ذات الخبرة المتخصصة. ومن أجل تحقيق أفضل استفادة من الموارد والخبرات المتاحة، ستطلق دائرة التدريب المتكامل مشروعاً لدراسة حالة الهيكل الحالي الشامل للتدريب على حفظ السلام والسبل التي يمكن بها تحسينه.

٧٧ - وفي ما يتعلق بتدريب الشرطة، نظمت إدارة عمليات حفظ السلام تسع دورات بشأن التحقيقات في العنف الجنسي والجنساني من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣، حيث سلّمت شهادات إلى ٢٠٢ من ضباط الشرطة من ٨٠ بلداً. ومكنت الدورات التي نظمتها ٣١ دولة عضواً من تدريب ٨٤٠ ٨ محققاً في مجال العنف الجنسي والجنساني. ومن بين هؤلاء، درّب ضباط شرطة الأمم المتحدة المعتمدون ٦٣٠ ٣ ضابطاً في سبع بعثات ميدانية. وفي عام ٢٠١٣، تم تجريب النسخة الإلكترونية من منهاج التدريب الموحد للأمم

المتحدة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في صفوف الشرطة في عمليات حفظ السلام بمشاركة أكثر من ٧٥ ضابط شرطة.

٧٨ - وتساعد العمليات التي تقودها الدول الأعضاء أيضاً على تقوية السبل التي يمكن بها للمنظمة والدول الأعضاء العمل معاً لتخطيط بعثات حفظ السلام وإدارتها وتجهيزها. وبموجب القرار ٢٨٧/٦٧، أنشأت الجمعية العامة مكتب مدير الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام. ومن بين وظائف هذا المكتب: تعزيز الشراكة في مجال حفظ السلام بالمساعدة في تحديد الثغرات التي تؤثر في أداء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام لولاياتها؛ وتقديم توصيات تتعلق بالمسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ وتقديم توصيات لكفالة سلامة الأفراد النظاميين في الميدان وأمنهم ورفاههم. ومدير المكتب مسؤول بصفة مباشرة أمام وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ويعمل المكتب بالتعاون والتنسيق الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات/البلدان المساهمة بأفراد شرطة، والقيادة العليا لكل بعثة - ولا سيما مفوض الشرطة وقائد القوة - وقيادة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وسيحتفظ بتقارير وتوصيات المكتب في سرية تامة. ويضم مكتب المدير خمسة موظفين، من بينهم المدير، وخبير كبير في الشرطة وخبير عسكري كبير، وضابط للدعم اللوجستي، ومساعد فريق.

٧٩ - وسيستبح اجتماع عام ٢٠١٤ للفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات الذي يلتزم كل ثلاث سنوات فرصة لدراسة القضايا الرئيسية المتعلقة بالقدرات المطلوبة في عمليات حفظ السلام. وتسهم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بورقات تحدّد بعض الاحتياجات من القدرات ذات الصلة بالمعدات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام اليوم.

٨٠ - وفي القرار ٢٦١/٦٧ المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣، أقرت الجمعية العامة، مع بعض الأحكام، توصيات الفريق الاستشاري الرفيع المستوى. ويتيح تنفيذ القرار ٢٦١/٦٧ فرصة لتحديث نظام الأمم المتحدة لسداد التكاليف والتحقق على نحو أفضل من التكاليف المرتبطة بنشر أفراد الجيش والشرطة بحيث يتسنى للجمعية العامة اتخاذ قرار مستنير بشأن معدل السداد. ووافقت الجمعية أيضاً في قرارها ٢٦١/٦٧ على بدء احتساب علاوتين محتملتين للقدرات التمكينية والوحدات التي تعمل بدون محاذير وتؤدي عملها جيداً في ظروف يعد فيها مستوى المخاطر استثنائياً. ويجري حالياً وضع مقترحات مفصلة عن الكيفية التي ستنفذ بها الأمانة العامة هاتين العلاوتين وستبلغ بها الجمعية العامة في عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، وتمشياً مع القرار ٢٦١/٦٧، ستعدُّ إدارة عمليات حفظ السلام "عقداً" بالتشاور مع الدول الأعضاء.

٨١ - وسيسلط التقرير القادم عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات، باعتباره التقرير النهائي القائم بذاته في إطار مبادرة بناء القدرات المدنية، الضوء على التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة وشركاؤها في تقديم الدعم لبناء المؤسسات الوطنية وعلى الدروس الرئيسية المستخلصة، بما في ذلك بعض التحديات التي ما زالت المنظمة تواجهها. ويوضح التقرير الكيفية التي ستنفذ بها الأمم المتحدة قرار الجمعية العامة ٢٥٥/٦٦ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢، مع التركيز بشكل خاص على دعم تولى البلدان زمام الأمور وتنمية القدرات المدنية وبناء المؤسسات وتوسيع وتعميق مجمع الخبرات المدنية. وبغية دعم بناء المؤسسات على نحو فعال في مرحلة ما بعد النزاعات، ثمة حاجة إلى إقامة شراكات أقوى فيما بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البعثات والوكالات والصناديق والبرامج، فضلاً عن الجهات المعنية الأخرى. ويعتمد استمرار التقدم المحرز في العامين الماضيين إلى حد كبير على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفرص التعاون الثلاثي وتعزيز الهياكل القائمة وأساليب العمل.

٨٢ - ومن خلال سلسلة من الاستعراضات لملاك الموظفين المدنيين - سواء الموظفون من فئة الخدمة الميدانية أو موظفو العنصر المدني ككل - فإن المنظمة بصدد اتخاذ خطوات لكفالة مواءمة الموارد البشرية على النحو الأمثل لمواجهة تحديات تنفيذ الولاية بكفاءة وفعالية. وقد أُجريت هذا العام استعراضات لملاك الموظفين المدنيين في كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وخلصت كلها إلى وجوب منح الأولوية للموظفين الوطنيين، وأوصت ببناء على ذلك بأن توسّع البعثات نطاق جهودها لتشمل بناء قدرات الموظفين الوطنيين. وتشير النتائج الأولية أيضاً إلى الفائدة التي يمكن أن تتحقق بفضل الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الخدمات عن طريق موردين محليين وتحسين السبل الكفيلة بتعزيز التكامل والتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وفي إطار التحضير لإجراء مزيد من الاستعراضات لملاك الموظفين المدنيين، طلب إلى البعثات إجراء تحليل دقيق لاحتياجاتها من القدرات المدنية خلال عملية وضع الميزانية السنوية.

٨٣ - وتضطلع الأمانة العامة بأنشطة من شأنها تعزيز برنامج العمل الذي عُرض في تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي (A/67/766) وتواصل تعزيز المسؤولية التنظيمية والإدارية والشخصية في البعثات الميدانية من خلال تنفيذ الركائز الأربع للإطار المتكامل للسلوك والانضباط، وهي: الإدماج؛ وبناء القدرات؛ وإذكاء الوعي والاتصال؛ والمساءلة على أساس الأداء. ونتيجة لذلك، تحققت أوجه تحسُّن في تحديد أولويات الاستجابة وحسن توقيتها عند إحالة القضايا. وفي الوقت نفسه، تواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز نظام تتبع سوء السلوك من أجل تحقيق فحص فعال

للموظفين، كما حدث في التعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل بناء قدرة البعثات على إجراء التحقيقات. وتجري حالياً مشاورات مع البعثات الميدانية من أجل وضع مشروع خطة عمل لمواجهة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين في البعثات الميدانية.

٨٤ - وتظل الشراكة بين المنظمة والدول الأعضاء ضرورية لمنع حالات سوء السلوك. وفي مجال الإنفاذ، ستكفل المنظمة توافر آليات الإبلاغ عن سوء السلوك في جميع البعثات، مع الضمانات المناسبة لتحقيق السرية، وستقوم على وجه السرعة بالتحقيق في جميع ادعاءات سوء السلوك واتخاذ إجراءات بشأنها. ولمساعدة الدول الأعضاء أهمية حاسمة في هذا الصدد، لا سيما في ما يتعلق بمساءلة الأفراد الذين يتم نشرهم عن أخطر أشكال سوء السلوك، بما في ذلك الأعمال التي تصل إلى حد الجريمة في إطار الولايات القضائية الوطنية.

٨٥ - ومنذ عام ٢٠١١، قدم الأمين العام نوعين من السياسات التي تعزز جهود المنظمة في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها. فالسياسة الرامية إلى بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان في ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم إلى قوات الأمن غير التابعة لها (٢٠١١) والسياسة المتعلقة بالتأكد من عدم ارتكاب موظفي الأمم المتحدة انتهاكات لحقوق الإنسان (٢٠١٢) منفصلتان لكن تكمل إحداهما الأخرى.

٨٦ - والسياسة الرامية إلى بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان في ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم إلى قوات الأمن غير التابعة لها ترسي المبادئ الأساسية في ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والإجراءات التي يجب أن تتبعها جميع كيانات الأمم المتحدة من أجل الاسترشاد بها في تقديم الدعم إلى قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة. وقد حققت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تقدماً ملموساً في تنفيذ تلك السياسة منذ إقرارها عام ٢٠١١. وقام فريق الاستعراض الذي يشارك في رئاسته كبار ممثلي إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتنسيق المشاركة على نطاق الأمانة العامة واستخلاص الدروس المستفادة لتفعيل تلك السياسة. وقد استند مجلس الأمن إلى السياسة الرامية إلى بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان في ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم إلى قوات الأمن غير التابعة لها في قراراته المتعلقة بحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال ومالي. وقامت ثلاث بعثات لحفظ السلام حتى الآن بوضع إجراءات موحدة للتشغيل من أجل تنفيذ تلك السياسة (هي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وعملية

الأمم المتحدة في كوت ديفوار)، وما زالت بعثات أخرى بصدد إدماج مبادئ تلك السياسة ضمن الإجراءات القائمة - ووضع التوجيهات ذات الصلة بذلك.

٨٧ - وتضع السياسة المتعلقة بالتأكد من عدم ارتكاب موظفي الأمم المتحدة انتهاكات لحقوق الإنسان عتبات للسلوكيات السابقة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، يتعين على جميع موظفي الأمم المتحدة المحتملين استيفاؤها. ومنذ إقرار هذه السياسة من قبل الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اتخذت خطوات لمواءمة ممارسات الأمانة العامة معها. وتعمل الأمانة العامة من خلال فريقها العامل المعني بالتأكد من عدم ارتكاب موظفي الأمم المتحدة انتهاكات لحقوق الإنسان، بشكل تعاوني من أجل تنفيذ المرحلة الأولية من تلك السياسة. ولا يزال العبء يقع أساساً على الدول الأعضاء في التأكد من الموظفين الذين تعيينهم أو الذين يساهمون في عمليات حفظ السلام. ومطلوب من الأفراد الذين يُنظر في أمر تعيينهم في الأمم المتحدة التوقيع على إقرارات بهذا الشأن.

## ثامنا - ملاحظات

٨٨ - تشهد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، منذ نشأتها، تطوراً مستمراً. والفترة الحالية لا تشذ عن هذه القاعدة. فلا تزال عمليات حفظ السلام تواجه طلباً هائلاً عليها. وتساعد بعثات الأمم المتحدة البلدان في الانتقال الصعب من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام، ودعم العمليات السياسية الرامية إلى إقامة حكومات شرعية شاملة لكل الأطراف، وتوفير الأمن وتحفيز عمليات بناء السلام.

٨٩ - وهذه مهام حساس. وبغية التصدي لهذه التحديات، تعتمد عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء في عدد من المجالات ذات الأهمية الحاسمة. أكثرها أهمية على الإطلاق هو الدعم السياسي. فعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تكون بطبيعتها سياسية إلى حد كبير. لذا تكون ناجحة بحق، عندما تساعد أطراف النزاع في مسيرتهم السياسية نحو إحلال السلام الدائم. وتعد عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تعبيراً عن تصميم المجتمع الدولي. وبالتالي فهي تعتمد، قبل كل شيء، على الدعم الموحد والنفوذ السياسي لمجلس الأمن والإرادة الأوسع نطاقاً للمجتمع الدولي من أجل النهوض بعمليات السلام والتأثير على مختلف الأطراف للتحرك في سبيل تحقيق تلك الغاية.

٩٠ - ورغم أن الدعم السياسي شرط لا غنى عنه للنجاح، فهو لا يكفي وحده. وتواجه عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بولايات تزداد تعقيداً كما تواجه تهديدات غير عادية ومعقدة. ويجب أن تتوفر لها القدرات، بما في ذلك الموارد البرنامجية المحدودة، لتلبية

تلك الطلبات المتنامية. بيد أنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى قدرات شديدة الأهمية، ومن ثم إلى القدرة على التنقل والحصول على المعلومات والدعم اللوجستي والأموال اللازمة لحماية المدنيين، وبسط سلطة الدولة والعمل في أجواء صعبة وخطيرة. ومن الضروري بالقدر نفسه أن تتوفر للقوات وللشرطة التي يتم نشرها للقيام بمثل هذه العمليات القدرات اللازمة لتنفيذ هذه الولايات الصعبة للغاية على نحو مأمون وناجح. ويجب أن نساعد في تحسين وعيها بالأوضاع السائدة من خلال مجموعة من الأعددة المتمثلة في التكنولوجيات العادية التي أصبحت تستخدم بشكل متزايد من قبل البلدان المساهمة الرئيسية في عملياتها الخاصة. وتواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني العمل مع الدول الأعضاء بهدف الحصول على ما يلزم من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والقدرات المدنية. وسيحظى هذا الجهد بالمساعدة في عام ٢٠١٤ من جانب المدير الجديد للشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام. وستسعى الأمانة العامة جاهدة أيضاً إلى مواصلة تحسين عمليات التخطيط من أجل التنبؤ بجميع حالات الطوارئ والاستعداد لها بشكل أفضل.

٩١ - وستولي إدارة عمليات حفظ السلام أيضاً اهتماماً خاصاً للاحتياجات من القوات الاحتياطية السريعة الانتشار. وستظل قدرات المنظمات الإقليمية عنصراً أساسياً من عناصر قدرة المجتمع الدولي على حفظ السلام بشكل جماعي، ويجب أن تضاعف الأمم المتحدة من عملها الجبار بالفعل مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرهما للتأكد من أن جهودنا يعزز كل منها الآخر، ومواردنا تكون قابلة للتشغيل المشترك بقدر الإمكان عند نشرها معاً.

٩٢ - والشراكات القوية ضرورية أيضاً لتأمين استمرار السلام أيضاً بعد إحلاله. فالولايات المتعلقة بالمساعدة في إقامة المؤسسات الأساسية لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية وبسط سلطة الدولة تدل على الحاجة إلى مساعدة البلدان في الحفاظ على المكتسبات الأولية لحفظ السلام. وستستمر إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في العمل مع مجموعة من الشركاء لكفالة قيام عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بدورها على نحو فعال، استناداً إلى ميزتها النسبية في هذا الصدد. ويجب أن نواصل تحسين الاتساق بين الأمم المتحدة والأطراف الدولية الفاعلة واستخدام كافة الأدوات المتاحة لنا، بما في ذلك الدبلوماسية والمساعدة الأمنية والتعاون التقني للمساعدة في تعزيز المؤسسات الوطنية اللازمة لاستعادة سلطة الدولة وحماية المدنيين ودعم سيادة القانون وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

٩٣ - وسيكون عام ٢٠١٤ وما بعده الاختبار الحقيقي لنجاح العديد من عمليات حفظ السلام. ويتطلب هذا النجاح تعاوناً وثيقاً على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ومع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الآخرين. ولقد حققت عمليات لحفظ السلام بالفعل

قدراً كبيراً من الكفاءة. وعلى الرغم من التحديات المبينة أعلاه، يجب أن تظل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أداة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة بقدر الإمكان. وستواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني استعراض البعثات تحقيقاً لتلك الغاية. وفي الوقت نفسه، فإن الطلب المتنامي على البعثات يتطلب أن تتسم بالمرونة قدر المستطاع. ويتعين على الدول الأعضاء أيضاً النظر في السبل التي تكفل حصول البعثات على الدعم الذي تحتاجه إليها كي تتمكن من الاستجابة للظروف المتغيرة بسرعة في أغلب الأحيان.